**جمع المادة العلمية:**

كثير من الباحثين ينصح باستخدام طريقة البطاقات، حيث ينقل الباحث في كلِّ بطاقة نصًّا أو فِكرة واحدة، مع مراعاة ما يلي:

- كتابة عنوان الموضوع وصِلته بالفَصْل الخاص به مِن البحث.

- الدِّقَّة في تسجيل النص، التأكُّد من علاقته بالموضوع، وليس مجرَّد تَكْرار لنصٍّ مشابه.

- أن يكتُب في كلِّ بطاقة نصًّا واحدًا، وإذا كان الموضوع طويلاً، فيخصِّص له مجموعةَ بطاقات؛ حتى يسهلَ عليه فصل البطاقات بعضها عن بعض، وتوزيعها على مواطنها ومواقعها الخاصَّة من البحْث.

- أن يحفظَ كلَّ مجموعة تتعلَّق بجُزئية مِن البَحْث على حِدة، يميِّزها من غيرها بكتابة عنوان الفصْل الذي تَنْتمي إليه الجُزئية.

- يُعيد الباحِثُ قراءةَ كل ما يتَّصل بموضوع معيَّن مِن بحثه قبلَ كتابته لهذا الموضوع في مسودته.

- عندما يتشكَّك الباحث في نصٍّ كتَبَه في البطاقة، عليه أن يُراجعَه في مصدره مرَّة أخرى.

وأيًّا كانت الطريقة المستخدَمة في الجمع، فإنَّ الكتب التي سوف يقرؤها الباحِث:

- الكتب الخاصَّة الموجودة بمكتبته، أو بمكتبة أحدِ معارفه يسمح له باستعارتها لوقتٍ معيَّن.

- المراجع والمصادر الموجودة في المكتبات العامَّة، التي تخضع لمدَّة الإعارة المحدَّدة، وتختلف طريقةُ جمْع المادة العلمية في كلٍّ منهما، فإذا كانتِ القراءة في مكتبته، فإنَّه لا ينقل نصوصًا في هذه الحالة، بل يُدوِّن إشاراتٍ وملاحظات تُفيده إذا احتاج إلى قراءة ثانية معتمدًا على عنوان الكتاب، والفصل، ورقْم الصفحة، واسم المؤلِّف.

وإذا لاحظ الباحِثُ في أثناء التدوين بعدَ القراءة أنَّ فصلاً من الفصول قد تضخَّمت مادتُه العلمية، فإمَّا أن ينتقل إلى الفَصْل التالي، أو يقف عندَ هذا الفصْل؛ ليمحِّصَه ويراجعه، ثم يبدأ أولى خطواتِ الصياغة بعدَ أن يطَّلع على أصول الصِّياغة وكيفية الاستفادة مِن النصوص، فيصنِّف المادة بعدَ قراءتها قراءةً متعمِّقة تتعرَّف إلى أبعادِ النصِّ وأغواره؛ كي يكتشفَ دلالاتِ النص وإمكانية ربْطه بآخَر، أو المقارنة بيْن النصوص؛ ليستبعدَ منها ما لا صِلة لها بالفصْل أو بالجزئية التي يعالجها مؤقتًا.
 ثم ينتقل إلى صِياغة هذه النُّقطة صياغةً مبدئية، تتمثَّل في الرَّبْط بيْن النصوص، والتعليق عليها شرحًا أو نقدًا، أو تأييدًا أو استنباطًا، والكتابة هنا ليستْ نقلاً آليًّا لِمَا كتب في البطاقات - كما اتَّضح - بمعنى أنَّها ليستْ جمعًا لِمَا كُتِب في عدَّة بطاقات على وَرَقة واحدة؛ إذ يقضي التعديلُ أو الحذف أو الشَّرْح أو التعليق أو المناقَشة فيما يجب تعديلُه أو حذفه أو شرْحه، أو التعليق عليه، أو مناقشة هذا الصنيع هو ما يُمكن أن يسمَّى بكتابة المسودة، ثم ينتقل الباحِث إلى النقطة الثانية والثالثة، حتى ينتهيَ من صياغة الفصْل مبدئيًّا.

**توثيق المادة العلمية:** عندما يعتمد الباحِث على ما كَتَبه الآخرون، وينقُل عنهم ما يعضد آراءَه، أو ما يتخذ دليلاً على ما يذهب إليه، هنا تقتضي الأمانةُ العِلمية النابعة مِن ضمير الباحِث أن يُشيرَ إلى ما أَخَذ مِن المراجع والمصادر إشارةً صريحةً وَفقَ ما عُرِف من وسائلها، وألا يغفلَ هذه الإشارة أبدًا؛ لأنَّها تَعْني توثيقَ أفكاره قبل كلِّ شيء، إذ التوثيق معناه: "إسناد الفِكرة المقتبَسة إلى مصدرها الأصلي"، وإلى صاحبها أيًّا كانتِ الوسيلة التي اقتبس بها، سواء كانت الفكرة مع النص، أم الفكرة مع التصرُّف في النص، أم كانت الفكرة مجرَّدة مع صياغتها بأسلوب الباحِث الخاص؛ لأنَّ إسناد الفِكرة إلى صاحبها يُعدُّ مِن أبسط حقوق المؤلِّف وصاحب المصدر، أما أن يعمد إلى إهمال التوثيق ممَّا يوحِي ادِّعاء الباحثِ أفكارًا لآخرين لنفسه، فإنَّ ذلك يُنافي أبسط قواعد البحْث، بل يخالف الأخلاقَ والدِّين؛ لأنَّه يعدُّ مغتصبًا وسارقًا، ودعيًّا في عالَم هو ليس منه في شيء، ولا يمتُّ إليه بصِلة، وقد يستطيع السارقُ أن يحتالَ ويخفي ولا يطوله عقاب، ولكن أين يذهب مِن الله الذي يكتب ويمهل ويؤجل له كلَّ ذلك ليوم لا ريب فيه، وقد يَشيع أمرُ السرقة بيْن مؤلِّفي الكتب والأبحاث الحُرَّة التي لا تخضع لرِقابة ولا مساءلة؛ لأنَّه من المؤلِّفين المسروق منهم مؤلفاتهم سيتعقب هؤلاء اللُّصوص الذين سرَقوا أفكارَهم وذوب أعمارهم، ونسبوها لأنفسهم؟!

وإذا كان الأمرُ كذلك في مجال المؤلَّفات العامَّة، "فإنَّ الرسائل العلمية ينبغي أن تتنزَّه تمامًا عن هذا الأمر، خصوصًا وأنَّها سوف تُعرض على أساتذة مختصين، يستطيعون أن يميِّزوا بين ما هو للباحث وما هو لغيره، وكم يكون الأمر فاضحًا حقًّا عندما يكتشف أحدهم عدمَ أمانة الباحث، وعندئذٍ تكون الرِّسالةُ المسروقة جديرةً بالردِّ، وعدم إجازتها، ولقد حَدَث من هذا الكثير والكثير.

والذي ينأي بالباحث عن هذه الزلاَّت هو التوثيق، مهما كان المنقول ضخمًا أو ضئيلاً، قليلاً أو كثيرًا؛ لأنَّ التوثيق هو الذي يدلُّ على أمانة الباحِث وأصالته، ولا يتصوَّر بحال من الأحوال أن يكون هناك مؤلَّف عِلمي وتخلو صفحاتُه من ذكْر المراجع والمصادر، وإلا كان خيالاً محضًا، أو استرسالَ قريحة فنية لا غير.

كذلك في التوثيق اعترافٌ بجهود الآخرين وبأقدارهم، وسبقهم في المجال، وبفضلهم، عدَا أنَّ الباحث الملتزم الأمين يحوز سُمعةً طيِّبة، ويدلُّ بنفسه على كادر مقتدر مستقيم، يُتوقع له مستقبلٌ علمي مشرِق، فعلى الباحث أن يكون أمينًا مع نفسه، ومع مشرِفه، ومع دراسته، ومع قارئة، وبغير هذه الصِّفة يستحيل أن يكون مفكِّرًا له قيمة.

وفي التوثيق دليلٌ على جِدية البحْث والباحث، ودليلٌ على قيمة الموضوع والمادَّة العِلمية، إلى جانب أنَّ في الهوامش إرشادًا للباحثين، وقد يفيدون مِن المراجع والمصادر المذكورة إذا ما أرادوا ذلك، ولذلك يُبادر الباحِث إلى إعلان مراجعه ومصادره، مخطوطةً كانت أو مطبوعات، أو مقالات منشورة، أو محاضرات مسموعة، أو مسجَّلة على شرائط، أو ندوات عامة، إذاعية كانت، أو مقابلات خاصَّة مع العلماء المختصين.

**أنواع التوثيق:**

يمكن للباحِث أن يعتمدَ أحدَ الأنواع المعروفة في توثيق النصوص المنقولة، أو الأفكار المقتبَسة من المراجع والمصادر على النحو التالي:

إما أن يذكرَ مراجعه في (التقديم) لرِسالته، ولتكن هذه المراجع والمصادر هي الأكثرَ صِلةً بالموضوع؛ ولأنَّ المقدِّمة بحُكم محدوديتها لا تصلُح لأنْ تكون موضوعًا لحصْر جميع ما اعتمد عليه الباحِث في رسالته، فإنَّ التوثيقَ في أثناء المقدِّمة يكون أقلَّ أهمية من:

التوثيق مِن خلال الذيل (البياض الذي في أسفل الصفحة)، أو الهامش، وهو بمعنى الذَّيْل عندَ بعض الباحثين، ويُفصل بينه وبين المتن بخطٍّ طويل يمتد إلى رُبع السطر العادي تقريبًا، وتُسجَّل تحته المصادرُ والمراجع التي اعتمد عليها الباحِثُ، وورد ذكْرها في الصفحة، كما يكون هذا الذَّيْل أو الهامش معرضًا لمعلومات أخرى يرى الباحثُ إثباتَها، مِن مثل: تراجم الأعلام غير المعروفة، التعليقات على بعضِ النصوص، ولا محلَّ لها في المتن، شرْح معاني الكلمات، ذِكْر شَطْر بيت تتمة لِمَا هو في المتن، ذكْر المواضع والبلدان، وما إلى ذلك مِن تصويب الألْفاظ التي يقع فيها تحريفٌ أو تصحيف، أو إحالة مِن صفحة لأخرى، مع التمييز بيْن حجْم المطبوع به المتن، والمكتوب به المرجِع في الهامش".

**ولقائمة المراجع أو فهرسها في الترتيب طُرق شتَّى، منها:**

أولاً: جعل القرآن الكريم إذا استقَى الباحث منه آيات تحت رقْم (أ).

ثانيًا: السنة النبويَّة المطهَّرة تحت رقم (ب) إذا استفاد مِن كتبها، ولا يدرجان تحتَ فهرس المراجع، ثم يبدأ بثَبَت المراجع والمصادر في تسلسُل تتابعي، سواء كانت لهما معًا، أو لكلٍّ منهما على حدة، باتِّباع ما يلي:

1 البَدء باسم الكتاب وَفق الترتيب الأبجدي، أو الترتيب الزمني للنشر.

2 البدء باسم المؤلِّف وَفق الترتيب الأبجدي أو الترتيب الزمني للوفاة.

3 البَدْء بلقب المؤلِّف مع مراعاة الترتيب الأبجدي.

4 اتباع إحدى الطُّرق المتقدِّمة مع توزيع الكتب حسبَ موضوعاتها.